20060309 - 2005 - 2

لجنة أهالي المخطوفين تسأل عن التمييز بين هؤلاء وتطالب ببحث قضيتهم في جلسات الحوار الوطني

تساءلت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان عن سبب التمييز بين ضحايا الخطف، وطالبت ببحث ملف المخطوفين والمفقودين خلال الحرب اللبنانية في جلسات الحوار الوطني، وقالت اللجنة في بيان اصدرته امس: ربما هي الصدفة التي جعلت من جلسات مؤتمر الحوار في ساحة النجمة تتزامن مع مراسم الوداع في مطار بيروت لرفات الباحث المخطوف الفرنسي ميشال سورا. إنها صدفة معبرة جدا ورمزية في دلالاتها، كونها تبعث برسالة من الماضي، ماضي الحرب، إلى كل المعنيين بالشأن العام من زعماء ومسؤولين، خصوصا اولئك المتحلقين هذه الأيام حول الطاولة المستديرة لتقرير مستقبل لبنان، ولتقول لهم بأن بناء المستقبل لا يستقيم بغير مداواة جراح الماضي، ماضي الحرب الاهلية الاليم.

ملف المخطوفين والمفقودين، هو الإرث الأكبر والأخطر من هذا الماضي الذي ما زال يجرجر نفسه نتيجة تهرب المسؤولين من القيام بواجباتهم، وترك أهالي هؤلاء يعيشون في متاهة لا أمل بالخروج منها إلا بمقاربة جدية ومسؤولة عمادها الاول والاخير كشف الحقائق والملابسات التي احاطت بظروف الخطف.

وإذ يتناول الزعماء قضايا البلد المصيرية، يبقى ملف المفقودين في الحرب الغائب الأكبر. نسأل سمير جعجع، الذي كان اعلن تبنيه قضية المفقودين في السجون السورية، وبقية المتحاورين، عن سبب تغييب قضية المفقودين في الحرب الاهلية، وهي قضية وطنية كبرى تعني المصير الوطني العام.

أليس هؤلاء من جنس البشر حتى يتم شطبهم؟ أوليس لأهاليهم الحق بمعرفة مصيرهم، فيستعدوا لاستقبالهم إذا كانوا ما زالوا أحياء، أو لاستلام رفاتهم إذا ما كانوا امواتا؟

ألا تعلمون أيها المتحاورون أن المخطوف مخطوف، والمفقود مفقود، بغض النظر عن هويته وعقيدته وانتمائه، وبغض النظر عن الجهة او الجهات المسؤولة عن تغييبه؟

لماذا التمييز بين هؤلاء الضحايا، ويغيب عن بالكم، أن أهاليهم جسم واحد ويد واحدة، من دون حاجة إلى طاولة مستطيلة أو مستديرة، يعملون معا من أجل ملاحقة ومعرفة مصير أحبائهم.

لماذا تتناسون أن عملية الإخفاء القسري بمفهوم القانون الدولي هي جريمة ضد الإنسانية لا تشملها قوانين العفو ولا تسقط مع مرور الزمن؟

إن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لم ولن تتراجع عن مطلب معرفة الحقيقة حول جميع المخطوفين والمفقودين.

إن اللجنة تهيب بأصحاب الضمائر من المجتمعين أن يفرضوا هذه القضية بندا أساسيا على جدول أعمال طاولة الحوار، ولا سيما أن ورقة التفاهم بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» قد نصت على واجب معالجة هذا الملف. فلماذا لا يكون ذلك واجبا على كافة المجتمعين؟

وأخيراً، هنيئاً لك ميشال سورا، لقد جعلنا مسؤولونا نحسدك على مصيرك، نحسدك على القبر الذي سيضم رفاتك، نحسدك على الاهتمام الذي حظيت به من قبل الدولة الفرنسية، علما بأن «دولتنا» لم تتأخر عن الواجب ممثلة بنصف دزينة من الوزراء، للمشاركة في مراسم التكريم والتشييع. ولا ندري إذا ما رف جفن احدهم حين اختصرت ماري سورا كلمتها بالقول إنها ارتاحت اليوم بعد أن تم العثور على رفات زوجها. لكن فكرها سيبقى مشغولا على المصير المجهول لـ ١٧٠٠٠ مخطوف ومفقود في لبنان.

شكراً لك ماري سورا على مشاركتنا مأساتنا، شكرا على انتسابك وأهلا بك عضو شرف في جمعيتنا.

وفي هذه المناسبة، في العيد العالمي للمرأة، نتوجه بتحية إكبار إلى جميع أمهات وزوجات وأخوات المخطوفين والمفقودين، الصابرات على كل هذا الظلم الذي لحق بهن وبأحبائهن المغيبين في عتمة المجهول، المكافحات بإصرار من أجل رفع الظلم وكشف الحقيقة، كل الحقيقة عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ وحتى ٢٦ نيسان، ٢٠٠٥. ومن أجل إحقاق العدالة والسلام، نقول لهن أنتن صانعات السلام الحقيقي.

محاضرة عن التشريع والعنف على الانسان

تحت عنوان، «التشريع في مواجهة العنف على الانسان»، نظّم معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت، محاضرة تحدث فيها مدير معهد النقيب الأسبق ريمون شديد، والدكتور برنار جرباقة عن «دور الطبيب في تشخيص ومناهضة العنف ضد الاطفال»، وتناول مشكلة وجود العنف الممارس ضد الاطفال وضرورة مساعدتهم من الناحية الطبية والاجتماعية.

وتناولت المحامية سيتا كريشيكيان «قانون الآداب الطبية والعنف: مبادئ واستثناءات»، وتناولت ٣ محاور: العلاقة الطبية بين المريض والعنف، مبدأ المحافظة على السرية المهنية الطبية والاستثناءات لهذه السرية المهنية الطبية المنصوص عنها في المادة (٧) والمادة ٥٦٧ من قانون العقوبات. ووزع كتاب للمحامية سيتا كريشيكيان مجانا، عن «الحلول ضد العنف في قانون الآداب الطبية وقانون العقوبات».

السفير ٩/٣/٢٠٠٦